

أكدت أن الخطة تهدف لتخفيض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من 60 إلى 35 في المئة

الصباح : الكويت ربطت صناعة النفط بأهداف التنمية المستدامة منذ الاستقلال



وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصباح

والمؤسسات ذات العلاقة حول كيفية تمكين قطاع النفط والغاز من دعم الدولة في تحقيق أجندتها.

من جانبه أكد الأمين العام للمجلس الأعلى مشيراً إلى أهميته في بلورة القيم الشامل عن العالمي يسهم في إظهار مكانة دولة الكويت دولة رائدة في تنفيذ أجندة 2030 لأهداف التنمية البشرية المستدامة: (الاطلس) في بيت الأمم المتحدة (مبنى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للعمل الإنساني) أن أهمية التقرير المعني يربط صناعة النفط والغاز تكمن في أن الكويت واحدة من أهم الدول المنتجة للنفط ولها دور ريادي في استثمار عوائد قطاع النفط والغاز في تفعيل جهود الدولة التنموية.

وأضافت أن الكويت دورا رياديا في استثمار عوائد قطاع النفط والغاز في تفعيل جهود الدولة التنموية الرامية لتحقيق رؤية صاحب السمو الأمير بتحويل الكويت مركزا ماليا وتجاريا إقليميا عبر الخطط الوطنية الإنمائية للدولة وأهمها تنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الكويتي.

وأشارت إلى أن الخطة تهدف إلى تخفيض نسبة مساهمة الإيرادات من القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من 60 إلى 35 في المئة مع نهاية البرنامج الزمني لخطة التنمية وذلك بهدف إتاحة المجال للقطاع الخاص المشاركة بنسبة 42 في المئة تقريبا من الناتج المحلي مبيئة أن أجندة الكويت 2030 تضم في أولوياتها توليد مائتيه 15 في المئة من الطاقة الكهربائية بوسائل الطاقة المتجددة.

من جانبها أشارت المندوبة القيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى الكويت زينب بتجولون أن إطلاق هذه الفعالية تتيح الفرصة لأشراك وتحفيز الحوارات بين مختلف القطاعات

بلغت كمية الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق 111.41 مليون سهم

مؤشرات البورصة .. متباينة



مؤشرات البورصة تتباين

ويعد (كوي 15) مؤشرا لقياس أداء بورصة الكويت ويتضمن أكبر 15 شركة كويتية مدرجة من حيث القيمة السوقية التي تستوفي شروط السيولة المعتمدة في اختيار الشركات ضمن المؤشر.

وصمم (كوي 15) ليكون المقياس الرائد للاقتصاد الكويتي وليتبع أداء بورصة الكويت ككل بغرض الحصول على أقصى قدر من الشفافية وتسهيل تداول المشتقات وقياس العائد على الاستثمار وإداء

وتتم مراجعة واختيار الشركات المتضمنة في (كوي 15) مرة كل ستة أشهر ليعكس الشركات ذات السيولة الأعلى والحجم الأكبر من حيث القيمة الرأسمالية.

أغلقت بورصة الكويت تداولاتها أمس على ارتفاع مؤشرها السعري 18.9 نقطة ليصل إلى 6924 نقطة بينما انخفض المؤشر الوزني 3.1 نقطة ومؤشر «كوي 15» 2.4 نقطة.

وبلغت كمية الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق 111.41 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت نحو 26.47 مليون دينار كويتي «نحو 86.55 مليون دولار أمريكي» تمت عبر 4416 صفقة نقدية.

وكانت شركات الأكثر ارتفاعا هي «يونيكاب» و«أسمنت» و«كمفك» و«إفاق» «التحليل» في حين كانت شركات «الإمقيان» و«أهلي متحد» و«بيك» و«زين» و«وطنية» الأكثر تداولاً.

في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير النفط الفنزويلي يولوجيو دليينو

المرزوق : من السابق لأوانه اتخاذ قرار بتعميق الخفض أو تمديده .. والخيارات كلها مطروحة



وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق

- الاجتماع المقبل سيكون في 22 من سبتمبر الجاري
- من بين السيناريوهات المطروحة ضم دول أخرى خارج «أوبك» من غير المشمولة بالاتفاق
- دليينو : اتفاق تقليل الإنتاج تاريخي حيث يبلغ إجمالي إنتاج الدول المشاركة فيه نحو 50 مليون برميل يوميا
- الحكومة في فنزويلا ستتخذ إجراءات لتفادي العقوبات منها تسعير النفط بعملات أخرى كالصينية أو الهندية
- الأسعار لم تصل إلى ما كان متوقعا وهو ما يزيد بنحو 10 دولارات على المستوى الحالي

الغلبية مؤكدا أهمية الكويت دولة منتجة ورئيسة للجنة مراقبة خفض الإنتاج.

وشدد دليينو على أن اتفاق خفض الإنتاج هو اتفاق تاريخي حيث يبلغ إجمالي إنتاج الدول المشاركة فيه نحو 50 مليون برميل يوميا مما يعادل تقريبا نصف إنتاج العالم.

وأكد دليينو أن هذه الأوضاع لم تؤثر على مستويات إنتاج النفط في فنزويلا وأنها تلحق حاليا نحو مليوني برميل يوميا مشيراً إلى أن الإجراءات الاقتصاديةية ضد فنزويلا من قبل الولايات المتحدة ستؤثر على مستوى الاستثمار داخل فنزويلا وعلى شركات أمريكية عاملة في فنزويلا منها شيفرون العالمية الأمريكية.

وأوضح وزير النفط الفنزويلي أن الحكومة في فنزويلا "ستتخذ إجراءات لتفادي العقوبات منها تسعير النفط بعملات أخرى كالصينية أو الهندية".

وبيّن أن اتفاق خفض الإنتاج محاولات جادة للوصول للسعر العادل وأن أهم ما تم الحديث فيه مع الوزير الكويتي هو أهمية الالتزام بالاتفاق.

وشدد على الوقوف بحزم ضد عمليات المضاربة التي تحاول أن تتدخل في تحديد الأسعار سواء بإشاعة الأخبار غير الدقيقة أو بث التوقعات غير الصحيحة وخلق حالة من عدم الاستقرار وهذا كله غير صحيح "وخطر ما تواجهه هي المضاربة وإثارتها".

والماد بأنه التقى خلال الأيام

لمبحث التعديلات في كمية إنتاجهم النفطي وما إذا كانوا وصلوا إلى معدلات تستدعي انضمامهم إلى اتفاق خفض الإنتاج.

وبيّن أن من السيناريوهات المطروحة ضم دول أخرى من خارج «أوبك» من غير المشمولة باتفاق خفض إلى المشاركة في الاتفاق مشيراً إلى أن لجنة مراقبة خفض الإنتاج مهمتها دراسة التقارير ومراقبة خفض الإنتاج وتحفيز الدول على الالتزام بالاتفاق بشكل كامل وإذا طلب منها الخروج بتوصيات تقوم بذلك كما حدث في مارس الماضي وبناء عليه كانت توصية تمديد الاتفاق.

وقال الوزير المرزوق إنه لا يتوقع خروج أي توصيات أو العمل بسيناريوهات محددة قبل شهر يناير المقبل وحتى في الاجتماع الوزاري المقبل "لأننا مازلنا في الشهر الثاني فقط من فترة تمديد اتفاق خفض

■ القرار المتعلق

بشأن خفض تتخذه

اللجنة الوزارية

المعنية بناء على

دراسة النتائج خلال

الفترات السابقة

أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق أن لجنة مراقبة تنفيذ اتفاق خفض إنتاج النفط بين منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" ودول من خارجها ليست مخولة اتخاذ قرارات سواء بتمديد فترة خفض أو تعميمه.

وقال المرزوق الذي يترأس اللجنة في مؤتمر صحفي مشترك عقده أمس مع وزير النفط الفنزويلي يولوجيو دليينو إن الخيارات كلها مطروحة - مشيراً إلى أن السابق لأوانه الآن اتخاذ قرار سواء بتعميق الخفض أو تمديده في إشارة إلى أن اتفاق خفض مازال مستمرا حتى نهاية مارس 2018.

وأضاف أن القرار المتعلق بشأن خفض تتخذه اللجنة الوزارية المعنية بناء على دراسة النتائج خلال الفترات السابقة موضحاً أن من الممكن أن تطلب اللجنة الوزارية من لجنة مراقبة خفض للجنة المعنية بمراقبة خفض الإنتاج أن تعينها مازال مستمرا حتى نهاية مارس 2018.

وأكد بسان زيارة الوزير الفنزويلي إلى الكويت جاءت لتبادل الآراء والتباحث حول مدى التزام الدول بقرار خفض وتطورات الأسواق خلال الفترة السابقة خصوصا في أعقاب الأعاصير التي ضربت الولايات المتحدة وأثرتا على المخزون الأمريكي.

ولفت إلى أن اجتماع اللجنة المقبل سيكون في الثاني والعشرين من شهر سبتمبر الجاري وستقوم لجنة مراقبة خفض ببحث التقرير الذي تصدره اللجنة الفنية المنبثقة عن لجنة خفض الإنتاج وستأخذ بهذه التوصيات.

وذكر الوزير المرزوق أن اللجنة جرسدت على الاتصال واستدعاء بعض الدول مثل ليبيا ونيجيريا

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع 21 سنتاً

ليبلغ 50.77 دولاراً



برميل النفط الكويتي يرتفع

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 21 سنتاً في تداولات أول أمس الثلاثاء ليلبلغ 50.77 دولارا أمريكيا مقابل 50.56 دولارا للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس مدعومة بإعلان منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" هبوط إنتاجها في أغسطس بما يشير إلى أن اتفاق خفض الإنتاج مع الدول غير الأعضاء في المنظمة يساهم في التخلص من تخمة المعروض.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 43 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 54.27 دولار كما ارتفع سعر برميل خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 16 سنتا ليصل إلى مستوى 48.23 دولار.